أثر البطالة والعوز المادي على انحراف الشباب

د/ أيت حمودة حكيمة

أستاذة محاضرة قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا والديموغرافيا، جامعة الجزائر

أ/ بن صافية عائشة

أستاذة مساعدة قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر

الملخص:

نهدف من إجراء هذه الدراسة إلى استكشاف أثر البطالة والعوز المادي على انحراف الشباب، حيث يرى رواد المدرسة الاقتصادية أن أسباب الانحراف الاجتماعي تكمن في سوء الحالة الاقتصادية التي تعود إلى الفقر والبطالة، حيث تشكل هذه الظروف المادية مناخات مهيئة للانحراف أو على الأقل فرصا تسهل للسلوك الجانح احتمال حدوثه.

ويذكر أن عدم التوافق النفسي أو الاضطرابات الشخصية التي يتعرض لها الفرد نتيجة البطالة قد لا يقتصر تأثيرها السلبي على الفرد بل كثيراً ما تؤثر على أسرته أيضاً، وتبرز المشكلة الأسرية، بصورة خاصة، إذا كان الفرد متزوجاً أو عائلاً، عندها تعيش الأسرة في أجواء يشوبها فترات من التوترات النفسية والعصبية وسوء التوافق النفسي والاجتماعي.

لذا سنتجه من خلال هذه الدراسة إلى البحث في جملة من الأسباب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

Abstract

The purpose of this research was to examine the effect of unemployment and material deficit on social deviation and criminality among young peoples. The theoretical framework is based on assumption that joblessness is a stressful life – event، and it has the impact on men's psychological and social well – being.

The main research question addressed in this paper was to study the relation between unemployment and criminal behaviour like violence، drug abuse، killing… The results of many studies show that when percentage of unemployment increases in a society the percentage of criminality will also increase. Results were interpreted، and implications for counselling were suggested.

Key words: Unemployment، social deviation and criminality and young peoples.

مقدمة:

يؤكد الدكتور "جليل وديع شكور" في كتابه" أمراض المجتمع" (1998) مدى انعكاس الضغوطات الاقتصادية والمعيشية على أمراض المجتمع والجرائم كأعمال السرقة والاحتيال والرشوة والغش والتزوير والاتجار بالمخدرات وتشغيل الأطفال في سن مبكرة والسلوك اللاأخلاقي كالمتاجرة بالعرض.

ويضيف الباحث الفرنسي Selosse أن العوز المادي ليس كافيا بمفرده لتفسير انحراف الأحداث، بل هناك متغيرات خمسة تميز عائلات الجانحين بالمقارنة بعائلات غيرهم من الأحداث في نفس الحي البائس اقتصاديا في مدينة نانسي الفرنسية وهي: غياب الأب، سوء تفاهم الوالدين، البطالة وعدم الاستقرار المهني، الإدمان الكحولي في الأسرة والماضي الجانح لأحد الوالدين.

كما أكدت دراسة (عبد الله السعيد 1996) عن نزلاء السجون في مدينة الرياض أن النسبة الكبيرة من السجناء المبحوثين يعملون في الأعمال الحرة بسبب عدم توافر أعمال رسمية مستقرة بالنسبة لهم، وإن فشل الأفراد أو عدم قدرتهم على تحقيق أهداف الحياة العامة ومتطلباتها بسبب عدم توافر الفرص المشروعة للعمل أو تعذرها، يعزز الدافعية نحو ارتكاب الجريمة.

وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة طردية وموجبة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الأملاك؛ فكلما زادت نسبة البطالة ارتفعت نسبة الجريمة.

لذلك فإنه في حالة توافر فرص العمل المشروع فإن ذلك يحد من حاجة الأفراد إلى اللجوء إلى العنف والأعمال غير المشروعة.

وفي السياق نفسه، قدم كل من (Sampson & Laub، 1993) دلائل على وجود علاقة عكسية بين الاستقرار في العمل والجريمة لدى المراهقين.

كما أشارت دراسة كل من (Raphaël & Winter-Ebmer، 2001) حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة، التي صنف فيها الجرائم إلى نوعين رئيسين: جرائم تدخل ضمن الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، وجرائم تندرج تحت الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو والإيذاء الجسدي)، وأكدت نتائج دراستهما وجود علاقة

ثابتة ومطردة بين جرائم الاعتداء على الأملاك والبطالة، بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بازدياد نسبة البطالة في المجتمع.

إضافة إلى دراسة "جيرمي ريفكن" 2000، التي أجريت على عدد من المدن الأمريكية الكبرى والتي كشفت عن وجود علاقة مقلقة بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة؛ إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 1٪ يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة 6.7٪ وجرائم العنف بنسبة 3.4٪، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4٪.

وعليه، ستحاول الباحثتين في هذا المقال التطرق إلى النقاط البحثية الآتية:

1- وجهة نظر المدرسة الاقتصادية في تفسير الانحراف والجريمة.

2- تحديد دور كل من البطالة والعوز المادي في ارتكاب السلوك الإجرامي.

3- عرض دراسات ميدانية سابقة وعالمية حول العلاقة بين البطالة والجريمة.

4- عرض بعض الدراسات الجزائرية حول أثر البطالة على انحراف الشباب وارتكاب السلوك الإجرامي.

تحديد مفاهيم الدراسة:

مفهوم البطالة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيس على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين الاجتماعيين أو الاقتصاديين، بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لهذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع والجريمة إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أم غير مباشر.

يشتق اسم البطالة في اللغة العربية من مصدر بطل وهي تعني التعطل عن العمل، والبطال يعني المتعطل عن العمل5 (الباشا محمد، الكافي، 1992).

ويعرف مكتب العمل الدولي البطالة على أنها تشمل كل الأشخاص الذين لا يعملون، وقادرين عن العمل وهم في صدد البحث عنهMazel) ، .(1993 . كما عرف " إبراهيم مدكور" البطالة بقوله: "هي حالة عدم الاستخدام التي تمس الأشخاص القادرين عن العمل والذين ليس لديهم الفرصة السانحة للعمل، أو هي عبارة عن توقف غير طوعي عن العمل بسبب عدم وجود وظيفة أو عمل (مدكور إبراهيم، 1975).

ويعرفها " أحمد زكي بدوي" بأنها " الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ولكنه لا يجده (بدوي أحمد زكي، 1978).

كما تعني البطالة بشكل عام " حالة توقف لاإرادي عن العمل لاستحالة وجوده " (عمر حسين، 1992)، أو "أنها حالة تعطل الشخص عن العمل في حالة عدم توفره" (تتاليا يفريموفا وتوفيق سلوم، 1992)، وهي بأشكالها المتعددة ذات دلالة متماثلة تقريبا في تأثيراتها السلبية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

وتتألف البطالة في العادة من البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية، فالبطالة الاختيارية هي التي تتمثل في وجود عدد من المتعطلين عن العمل الذين لا يلتحقون بفرص العمل الموجودة لأسباب عديدة منها: الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلا للفرص الموجودة، البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع رغباتهم ومؤهلاتهم، الانتقال للعمل في مكان آخر مناسب، النظرة الاجتماعية غير المناسبة (المتدنية) لهؤلاء الأشخاص الذين يمارسون مثل هذه الفرص المتاحة (الجالودي جميل، 1992).

مفهوم الجريمة:

الأصل في اصطلاح الجريمة حسب الدلالة القانونية أن يكون الإجرام في كل فعل يحرمه القانون ويعاقب عليه، ويحدد القانون عادة أنواع الجرائم ومستوياتها وشروطها، والعقوبات التي تفرض فيها.

والقانون في هذه الحالة جزء من النظام الذي قبلته الجماعة لنفسها، والمجرم في هذه الحالة معتد على نظام الجماعة، وينال كذلك أشكال العقوبات التي توقعها الجماعة على مرتكب الجريمة.

والجريمة تشمل الأعمال غير القانونية الشائعة في عالم الرذيلة والإجرام مثل الغش والخداع والتزوير والاختلاس والرشوة والسرقة والقتل... وغير ذلك من السلوكات المنحرفة والاعتداء على الحرمات (جليل وديع شكور، 1998).

فالسلوك المنحرف، يعني "الابتعاد عن المألوف والصراع بين القيم والمعايير الاجتماعية بين الفرد والمجتمع الذي يعيش في إطاره" (فريدريك معتوق، 1993) وبمختلف تصنيفاته القانونية والاجتماعية، وله آثار سلبية على المجتمع والفرد اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا. (بثنية توفيق رجب وأمال عبد الرحيم، 2002).

أسباب البطالة:

❖ **الركود الاقتصادي:** تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام (Economic Bust)، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية "مؤقتة" ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي.

مما قد ينجر عنه حدوث ما يسمى بالبطالة الدورية نتيجة الأزمات الدورية في الاقتصاد أو نتيجة هبوط في الإنتاج ويطلق عليها عدم كفاية الطلب (الموسوعة العربية العلمية، 1996)، حيث ينخفض الطلب على اليد العاملة وتكون فرص العمل محدودة مقابل الأعداد الكبيرة من العمال الراغبين بالعمل كما حدث في فترة الكساد العظيم خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929- 1933) حيث كانت هناك أعداد كبيرة من العمال يتنافسون على فرصة عمل واحدة أو أكثر؛ وأيضا في السبعينات من القرن الماضي (1975- 1983).

ويصيب هذا النوع من البطالة البلدان الرأسمالية أكثر مما يصيب البلدان النامية، غير أن هذه الأخيرة تتأثر بهذا النوع من البطالة نتيجة البنيان الاقتصادي التابع؛ وللخروج من هذه الوضعية لا بد لها من تغيير نمط اقتصادياتها، أما بالنسبة للبلدان المتقدمة لا يستلزم الأمر سوى رفع الطلب الفعلي؛ وتختلف فترة البطالة باختلاف طول الأزمة الاقتصادية فقد تتراوح لعقد زمني أو أكثر كما صنفها الباحث الاقتصادي كليمنت جاجلرG.Jajlar أو هي دورات متوسطة الآجال تتراوح مدتها في حدود ثلاث سنوات (وقد سميت دورات كيتشن- Kitchin) (بثنية توفيق الرجب وآمال عبد الرحيم 2002).

يتسم عالم اليوم بالتقدم التقني والعلمي المستمر مما قد ينجم عنه تغيير في اقتصاديات الدول، والتي قد تؤدي لحدوث ما يسمى بالبطالة الهيكلية أو البنيوية نتيجة تغير نوعي في هيكل الاقتصاد، بسبب التقدم التكنولوجي في صناعات مختلفة وذلك بسبب حاجات السوق لإنتاج جديد مثلما حدث في البلدان الأسيوية عندما أهملت القطاع الزراعي وركزت على الصناعة التحويلية الحديثة، مما أنتج فائض عمالة غير مدربة وغير مؤهلة لعمل آخر.

أو كما هو الحال في بعض البلدان العربية والنامية حيث أهمل القطاع الزراعي وركز الاهتمام على القطاع الخدماتي والإداري ونجم عن ذلك انتقال العمالة من قطاع لآخر بحثا عن فرص عمل بديلة؛ أو كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا عندما أغلقت مناجم الفحم واستبدلت بطاقة أخرى (النفط)، حيث نجم عن ذلك تعطل أعداد هائلة من عمال المناجم ورحيلهم وتغيير أماكن إقامتهم للبحث عن فرص عمل أخرى. (منى الطحاوي، 1995).

من هنا نلاحظ أن عالم اليوم يتسم بالتغير الهيكلي للاقتصاديات بشكل مستمر نظرا لاعتمادها على التقنية العالية والاستعانة بالعامل الآلي، بالإضافة للمهارات الإنسانية العالية، مما ينجر عنه تعطل أعداد كبيرة من العمال جراء إقصائهم عن أعمالهم السابقة، بسبب هذه التغيرات التقنية العلمية التي تتطلب بدورها تدريبا وخبرات علمية غير متوفرة إلا لدى جزء من قوة العمل؛ وعملية تأهيلهم وتدريبهم ستستغرق فترة زمنية طويلة وهو أمر غير مرغوب لدى أصحاب العمل. (بثنية رجب وأمال عبد الرحيم، 2002)

أما في حالة الدورة الاقتصادية النشطة (Economic Boom)، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة، ونشاط سوق العمل فيها.

انعكاسات البطالة:

إن الحديث عن البطالة وأثرها على السلوك الإنساني (السلوك المنحرف) يدعونا لذكر ما قاله الباحث والمفكر" تارد" الذي يعتبر أن العمل هو عدو الجريمة الأول؛ حيث إن العمل هو المحرك الأساسي للإنسان كي يعيش ضمن قواعد ونظم اجتماعية تؤمن له الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والنفسي، وحرمانه من هذا المحرك والباعث يجعله في أحيان كثيرة

يفقد شعوره بالانتماء الاجتماعي وتتولد في نفسه مشاعر الإحباط والفشل، بالإضافة لحرمانه من المورد المادي الذي يخلق منه إنسانا غير سوي من خلال سلوك غير سوي (منحرف).

وهذا ما يؤكد لنا أن الإنسان الطبيعي لا يمكن أن يسلك سلوكا منحرفا بدون مشاكل اجتماعية تكون دافعا وسببا مباشرا أو غير مباشر للوصول به لمخالفة القوانين والمعايير الاجتماعية؛ مما يؤدي به للانحراف والوصول فيما بعد للجريمة، وبالتالي فإن البطالة من المشكلات ذات المنشإ الاقتصادي وتؤدي بالفرد إلى أن يسلك سمة الانحراف والجريمة.

في دراسة للباحث شو- Shaw بمدينة شيكاغو توصل إلى أن "نسبة كبيرة من الجانحين إنما يرجع سلوكهم المضاد للمجتمع إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وإلى سوء ظروفهم الاقتصادية. (عبد الحميد أحمد رشوان حسين، 1995).

وعليه فإن الجريمة ليست سوى ظاهرة اجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا وكليا بالمجال وبالوضع الذي توجد فيه.

وفي دراسة للدكتور: زكي رمزي، توصل في تحليله للظاهرة إلى أن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشكلات التي تواجهها مصر إن لم تكن أخطرها على الإطلاق؛ ومنبع الخطورة حسب الباحث لا يكمن في تزايد عدد العاطلين عن العمل، وإنما مكمن الخطورة يتمثل في النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة التعطل، وبالذات فيما بين الشباب حيث تعد البطالة بمثابة البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف. (رمزي زكي، 1997)

وعليه لا يمكن الجزم بأن البطالة هي مشكلة اجتماعية اقتصادية فقط، بل إن تأثيراتها الجانبية الأخرى وأبعادها تدفع بالشخص إلى الانحراف، فالبطالة غالبا ما تتمثل في الوضع الاقتصادي السيئ للفرد والأسرة وتأثيرها على المستوى الثقافي، المتمثل في تسرب الأطفال والمراهقين والشباب من المدارس مما يؤهلهم لبطالة مستقبلية مؤكدة.

أما تأثيرها وبعدها النفسي فإنه يظهر بشكل واضح في سلوكهم وذلك أن الفقر والحاجة وعدم تلبية رغباتهم من حاجات أساسية وثانوية تدفعهم إلى الإحباط النفسي والاكتئاب الذي ربما يدوم طويلا بالإضافة إلى العزلة الاجتماعية التي يعانيها الفرد المتعطل بإحجامه عن الظهور في المجتمع بشكل يرضيه، وهذا ما يدفعه للجوء إلى بيئة ومجتمع

يتناسب مع ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وغالبا ما تتميز هذه البيئات بأنها غير سوية فيجد نفسه متأقلما معها وينخرط فيها لتأكيد ذاته من خلال تلبية احتياجاته ورغباته بسلوكيات مختلفة غير سوية بحيث لا قواعد ولا ضوابط، متناسيا ما للمجتمع من قواعد ونظم وقوانين عليه الالتزام بها؛ فاللامبالاة توصله إلى انحرافات متكررة فيعتادها. (بثنية توفيق الرجب وآمال عبد الرحيم، 2002).

فالعمل حسب " شنابر" (Sch napper) يشكل تكريسا لوضعية النضج بالنسبة للشباب ووسيلة لاكتساب مكانة طبيعية في الوجود (Sch napper، 1994).

وفي هذا السياق، أقامت الجمعية الفرنسية للطب الوقائي والاجتماعي مؤتمرا عالميا حول موضوع البطالة والصحة النفسية، دار البحث خلال المؤتمر حول تأثير البطالة في التوازن النفسي وما تخلقه من حالات قلق واكتئاب لدى الإنسان؛ وعلقت الدكتورة " ريجين هولين" (Hollin) على الوضع السائد حاليا فقالت " إن الناس في السبعينات كانوا عاطلين عن العمل بسبب المشكلات النفسانية التي كانوا يعانون منها، أما اليوم فهم يعانون من هذه المشكلات لأنهم عاطلون عن العمل " (الندوات والمؤتمرات، 1995).

إن البطالة تطارد الشباب عامة والمتخرجين من الجامعة خاصة فكما نجد لها أسبابا فلها بالمقابل مخلفات وأثار، والتي تلعب دورا كبيرا في تدني نفسية الفرد، فيلجأ الكثير من الشباب إلى طرق لا أخلاقية وغير قانونية ونجدهم في بعض الأحيان مدفوعين للقيام بفعل ما، وذلك للحصول على المال وتحطيم ما يسمونه بشبح البطالة، ومن هذه الآثار نجد:

1 – **إعاقة الشباب عن الزواج وتكوين الأسر:** وهذا ما يوجد بكثرة في مجتمعنا، إذ نجد الشباب يطمحون في بناء بيت ولكن هذا يتطلب مصاريف ضخمة، ولا يستطيعون تلبيتها مما يجعلهم عرضة لضغوطات عدة (عبد الرحمن العيسوي) وهذا ما يدفع الشباب من الجنسين لسلك سبل غير مشروعة لتلبية حاجاتهم، وفي هذا الإطار أظهرت نتائج مسح اجتماعي أقيم بمدينة لوساكا بزامبيا، إلى أن الوضع الاقتصادي المتدني وبطالة النساء لأمد طويل وشعورهن المتزايد بالأنوميا، دفع الكثيرات منهن إلى القيام بأفعال غير مشروعة حتى داخل منازلهن، كبيع مشروبات كحولية والبغاء، وقد أكد المسح أن هذا ناجم عن عدم التوظيف والبطالة المستمرة. (غاي يتاندنغ، تر: عفيف الرزاز، 1984).

لقد دفعت مثل هذه النتائج بالمنظمات العالمية، إلى الاهتمام بمشكلة البطالة والحث على توفير فرص العمل للشباب، وأكدت على دور التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الحد والوقاية من مختلف أشكال الجرائم الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية كالفقر والبطالة.

2- **البطالة وتفكك الأسر:** للبطالة آثار مدمرة على الأسرة، فهي لا تشكل خطورة على الفرد المتعطل فحسب وإنما تنال أسرته بالتصدع والانهيار والتفكك، وفي هذا الإطار توصلت الباحثة" آمال عبد الرحيم" في دراسة اجتماعية تحليلية لظاهرة الطلاق في مدينة دمشق وريفها إلى أن الطلاق يرتبط بالوضع الاقتصادي وبالمكانة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة، وكان من نتائج بحثها أن هناك نسبة كبيرة من النساء العاطلات عن العمل وقد تطلقن (حسب مهنة الزوجة- في حال كونها لا تعمل- أي ربة) وتجاوزت نسبتهن50.4٪ من المبحوثات إذن الوضع الاقتصادي المتدني للأسرة وبطالة النساء قد ساهمت بخلق تفكك اجتماعي أسري والذي أدى بدوره إلى فقدان أحد أعمدة التنشئة الاجتماعية والتربوية للأسرة، والتي تؤدي غالبا إلى الانحلال الأخلاقي وإلى الانحراف والجريمة لأفراد الأسرة. (آمال عبد الرحيم، 1995).

3- أثر البطالة على الصحة النفسية للمتعطل: يمتد خطر البطالة على الصحة النفسية للمتعطل لما تجلبه له من شعور بالفشل والإحباط واليأس والحرمان والعوز والاحتياج والمهانة وسط أهله وعشيرته. حيث إن الدوافع والعوامل النفسية واقترانها بالوضع الاقتصادي المتدني لهما أثر مباشر في الوصول بالفرد إلى انتهاكه للقواعد الاجتماعية وعدم احترامه للقانون بالسلوك المنحرف؛ حيث أوضح الأستاذان الكسندر وهيلي Alexander- healy من خلال دراستهما لجذور الجريمة " أن الشخص المعتاد السرقة لفترة طويلة لديه شعور بالنقص، وحدة الشعور بالسلوك الانتقامي تجاه المجتمع وذلك لإرضاء كافة الدوافع إرضاء كاملا".

لذلك فإن الوضع الاقتصادي المتدني غالبا ما يؤدي إلى عدم التوافق الاجتماعي، والفشل في توازن شخصية الفرد نتيجة الضغوط النفسية والدوافع الغريزية الكامنة وسوء تكيفه مع الذات والواقع، فيكون نتيجة كل ذلك الانحراف والسلوك غير السوي.

4 – **البطالة والشعور بالغربة والاغتراب:** تؤكد الدراسات النفسية أن البطالة تضعف من الشعور بالانتماء والتوحد إلى الوطن، وتؤدي للشعور بالاغتراب عن المجتمع وعن الذات؛ ويرى " العيسوي" أن خطر البطالة على الصحة النفسية للمتعطل يمتد لما تجلبه له من شعور بالفشل،

والإحباط، واليأس، والحرمان، والعوز، والاحتياج والمهانة وسط أهله وعشيرته. وفقدان تقدير الذات، الذي يصاحبه الشعور بالملل، وازدياد القلق والكآبة وعدم الاستقرار بين العاطلين وانتشار شرب الخمور والانتحار عند الأشخاص الذين يفتقدون للتوازن النفسي (العيسوي عبد الرحمان، دت).

إن الشخص العاطل يشعر أنه غريب في بلده، وهذا ما يؤكد على أن البطالة ليست مشكلة فردية يمكن معالجتها في إطار فردي خاص، وإنما هي مشكلة مجتمع وما تعكسه هذه الظاهرة من آثار سلبية، يتعرض لها المجتمع من قبل المنحرفين والجانحين والتي قد تؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي وسياسي واقتصادي، وذلك من خلال الإضرار بالاقتصاد الوطني بممارسة تجارة الممنوعات، وسلك السبل غير المشروعة في اقتناء الحاجات.

كما ثبت أن العاطلين عن العمل ممن تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل، ثم لم يتمكنوا من ذلك، يغلب عليهم الاتصاف بحالة من الملل والوحدة والشعور بالغضب نحو المجتمع، إضافة إلى الشعور بحالة من البؤس والعجز Tiggemann)، (1984 .et al .

فالبطالة وما تفرزه من آثار اجتماعية وثقافية ونفسية على مستوى الفرد الذي تتولد لديه مشاعر السخط والخوف والقلق والاضطراب وما يعكس كل ذلك من سلوك منحرف في صوره المتعددة على المجتمع ويهدد استقراره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (بثية توفيق رجب، مرجع سابق).

الآثار الاجتماعية والأمنية للبطالة:

إن البطالة ليست معناها فقط مشكلة تعطل نسبة ملموسة من أبناء المجتمع لكن هي في حقيقة الأمر مشكلة مركبة فإذا كان ظاهرها يبدو اقتصاديا سياسيا بحتا فإن باطنها اجتماعي، ثقافي وأمني. وعواقب البطالة عديدة منها ارتفاع معدل الجريمة والانحراف أو التعصب والتطرف وكذلك القلق والإحباط الذي قد يؤثر على أمن واستقرار المجتمع. ومن المخلفات الاجتماعية التطرف والتعصب والعنف والتي تنسب في مجموعها لعوامل اقتصادية بحتة مثل عدم وجود فرص للعمل أو زيادة المتطلبات المادية وغموض المستقبل المهني للشباب.

فقضية البطالة ليست قضية مجتمع تتحول إحدى فئاته لجماعة متعطلة عن العمل ولكن لأن تلك الجماعة المتعطلة مع تزايدها تصبح وبالا على ذلك المجتمع، تنتشر بداخله بذرة هدمه وتصبح

أداة من أدوات خلله، وحين يشعر الشباب أنه متعطل ولا حول ولا قوة له وأنه لا يستطيع أن يلبي مطالبه الأساسية من مسكن وتكوين أسرة، حينئذ يرفض المشاركة ويستعذب الرفض ويتحول في أحيان كثيرة إلى خارج عن القانون ويشيع القلق والتوتر داخل المجتمع.

وتؤكد دراسة عبد الله السعيد (1996) عن نزلاء السجون في مدينة الرياض ذلك الافتراض، فنتائج الدراسة تشير إلى أن النسبة الكبيرة من السجناء المبحوثين يعملون في الأعمال الحرة بسبب عدم توافر أعمال رسمية مستقرة بالنسبة لهم.

الدراسات السابقة التي اهتمت بالعلاقة بين البطالة والجريمة:

على الرغم من وجود نوع من الاختلاف في النتائج البحثية من حيث تحديد مدى درجة العلاقة القائمة بين البطالة والجريمة، فإن كثيراً من الدراسات أشارت إلى وجود درجة مقبولة من الارتباط بين هذين المتغيرين.

إضافة إلى أن بعض الدراسات أكدت وجود علاقة اطرادية بين نسبة البطالة والجريمة؛ فكلما زادت نسبة البطالة ارتفعت نسبة الجريمة (Siegel 1992). كما أن (Sampson & Laub، 1993) قدما دلائل على وجود علاقة عكسية بين الاستقرار في العمل والجريمة لدى المراهقين.

البطالة وجريمة السرقة:

تعد جريمة السرقة من أبرز الجرائم المرتبطة بالبطالة، حيث أشارت دراسة شرف الدين الملك (1993) إلى اعتبار البطالة ضمن العوامل الرئيسة المؤدية إلى انتشار ظاهرة السرقة في المملكة العربية السعودية. إضافة إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى العلاقة القائمة بين البطالة وانخفاض الرواتب، وبين الإجرام، وبخاصة لدى الشباب الذين يتوقون إلى إثبات أو تركيز أنفسهم في المجتمع (مصطفى العوجي، 1987).

ويتوافق هذا الافتراض مع نتائج دراسة خاصة عن جريمة السرقة في مدينة الرياض؛ حيث إن من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يتعلق بمؤشرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمحكومين بسبب السرقة تشير إلى أن (27.1٪) من أفراد العينة عاطلون عن العمل، أما غالبية أفراد العينة فهم من ذوي الدخول المتدنية حيث (69.3٪) من السجناء دخولهم الشهرية أقل من 1000 ريال، وأكثر من (87.2٪) من أفراد العينة دخولهم أقل من 3000 ريال.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بيانات مركز أبحاث الجريمة تشير إلى ارتفاع إسهام العاطلين عن العمل في حركة الجريمة في المملكة خلال عشر سنوات متتالية من 1408 إلى 1417هـ (سلطان الثقفي، 2000).

وجدت الدراسة التي أجرتها نادرة وهدان حول " تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة في مصر" (1991) أن أغلب مرتكبي الجرائم من المتهمين العاطلين هم من الذكور إذ وصلت نسبتهم في الجنايات إلى 99.5 ٪ وفي الجنح 99.6 ٪ عام 1987 وعام 1988 بلغت 99.7 ٪ جنايات، كما أن ارتفاع نسبة المتهمين العاطلين تتزامن وارتفاع نسب البطالة؛ حيث كثيرا ما ينتاب المتعطل شعور بالنقص يحرضه على أن يقف من المجتمع موقفا عدائيا؛ إن سرا أو علانية فإذا شعر بقبضة المجتمع قوية عليه خر صريع الشعور بالاغتراب والاضطهاد.

وتضيف هذه الباحثة أن أكثر جرائم البطالة تتمثل في السرقة وهتك العرض والاغتصاب وهي جرائم مرتبطة بالرغبة في الحصول على المال وتأخر سن الزواج وإشباع الرغبات الأساسية. وإن أكبر زيادة في الجنح التي ارتكبها العاطلون هي جنح سرقة السيارات إما للتنزه بها أو بيعها للحصول على المال.

وبالنظر إلى القصد الجنائي لارتكاب الجريمة بالنسبة للمتهمين العاطلين في الفترة الزمنية بين (1983- 1988) تبين في جنايات السرقة أن القصد الجنائي الغالب هو الحصول على المال بنسبة 98.9٪؛ وبالنسبة لجنايات هتك العرض تأتي في المرتبة الثانية وهنا تكمن خطورة البطالة وهو عدم وجود مصدر رزق حيث إن الفرد العاطل وبدون عمل في حاجة ماسة إلى المال لإشباع رغباته وحيث يتعذر الحصول على المال بالطرق الشرعية تأتي الطريقة البديلة للحصول على المال وأغلبها جرائم السرقة.

كما توصلت الدراسة التي أجراها عاطف عبد الفتاح عجوة حول " البطالة في الوطن العربي وعلاقتها بالجريمة" (1986) حيث تم تطبيق الاستبيان على ثلاث دول عربية (مصر، السودان، تونس) تبين أن البطالة تؤدي إلى التورط في صور سلوكية إجرامية متباينة ومستمرة بحيث يعتبر الإجرام أسلوبا مميزا لحياة العاطل، وحين يغلب على العاطل الشعور بالفشل والظلم يعمل على رد ذلك إلى المجتمع فيتخذ موقفا عدوانيا متمثلا في الجريمة، فيواجه العاطل الحاجة والفقر ومعظم الجرائم التي يرتكبها المجرم تكون لشدة حاجته للمال.

كما توصل الباحثان Raphaël & Winter-Ebmer)، (2001 ، في دراسة لهما حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة، التي صنفا فيها الجرائم إلى نوعين رئيسين: جرائم تدخل ضمن الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، وجرائم تندرج تحت الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو والإيذاء الجسدي)، وأكدت نتائج دراستهما وجود علاقة ثابتة ومطردة بين جرائم الاعتداء على الأملاك والبطالة، بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بازدياد نسبة البطالة في المجتمع.

إضافة إلى دراسة أجريت في عدد من المدن الأمريكية الكبرى، كشفت عن وجود علاقة مقلقة بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة؛ إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 1٪ يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة 6.7٪ وجرائم العنف بنسبة 3.4٪، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4٪ (جيرمي ريفكن، 2000).

ومن خلال استخدام بيانات عن الأقاليم والمناطق الأمريكية وتحليلها، أظهرت دراسة Gould، (2002) Weinberg & Mustard وجود علاقة معنوية بين العاطلين عن العمل من الذكور ممن مؤهلاتهم التعليمية دون الجامعي وجريمة الاعتداء على الأملاك، وبخاصة سرقة المنازل والسيارات.

وتؤكد نتائج الدراسات السابقة عن الولايات المتحدة الأمريكية ما توصل إليه Eliot & Ellingworth (1996) من وجود علاقة موجبة ومعنوية بين البطالة لدى الرجال وجريمة الاعتداء على الأملاك في بريطانيا.

وتجدر الإشارة إلى أن فئة الشباب الذين هم أقل حصولاً على دخل ثابت ومشروع يتعرضون أكثر من غيرهم لارتكاب جرائم الاعتداء على الأملاك (Baron & Hartnagel، (1997 .

البطالة وتعاطي المخدرات:

أما فيما يتعلق بقضايا المخدرات، فإن معامل بيرسون يشير إلى درجة عالية من الارتباط بين عدد القضايا وحالة البطالة في المنطقة، وهذه النتيجة تتسق مع ما أشار إليه (محروس غبان، وآخرون) (2002) في دراستهم إلى أن استمرار حالة البطالة يدفع الفرد إلى إدمان المخدرات ومعاقرة الخمور.

لهذا نجد أن 30٪ من مجموع المضبوطين بقضايا المخدرات لعام 2000م في المملكة العربية السعودية، هم من فئة العاطلين عن العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن تعاطي المخدرات وإدمانها يرتبطان بحالة البطالة من خلال عملية التوازن والاستقرار النفسي، وذلك على اعتبار أن حالة البطالة وعدم العمل تفقد الفرد أهم وظائف التوازن والاستقرار النفسي المتمثلة في: 1- تنظيم وجدولة الوقت، 2- اللقاء والاتصال الاجتماعي، 3- المشاركة في تحقيق أهداف أو مقاصد عامة، 4- تحقيق الذات – المكانة والهوية، 5 – أداء وممارسة أنشطة معتادة.

لذلك فإن حالة البطالة تحدث خللاً في عملية التكيف النفسي- الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل والإخفاق مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء، وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب، التي تؤدي بالفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات كوسيلة للخروج أو الهروب من معاناة الواقع ومواجهته، علماً أن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان، وذلك لما يلازم حالة الاكتئاب النفسي من توتر وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية (حمد المرزوقي وآخرون، 2000)

معاملات الارتباط لحالة التعطل

المتغيرات التابعة		معامل الارتباط (بيرسون)❖
		حالة البطالة في المنطقة
1	عدد الجرائم	0.88
2	قضايا المخدرات	0.76
3	السجناء	0.9

(❖) جميع معدلات الارتباط، تعد دالة عند مستوى 0.01.

يتضح من جدول أن حالة البطالة تؤثر طردياً في قضايا المخدرات، ويبرز تأثير حالة البطالة على قضايا المخدرات في مناطق المملكة لدى المتعطلين عن العمل، بحيث كلما ارتفعت البطالة ارتفع عدد قضايا المخدرات في المنطقة.

وبهذا نجد أن نتائج الدراسة المتعلقة بتحليل العلاقة بين المتغيرات الرئيسة: البطالة، الجريمة والمخدرات من حيث الارتباط والتأثير، تدعم ما توصلت إليه دراسة Cook & 1985 Zarkin حول دورة العمل (الفترة التي يقضيها الفرد للحصول على عمل من عدمه) والجريمة، وذلك بالربط بين انعدام أو تقلص دورة العمل والجريمة من خلال استخدام أو تعاطي المواد والوسائل المساعدة على اقتراف الجريمة مثل (المخدرات والكحول)، إذ يؤدي عدم العمل (البطالة) إلى اللجوء للمخدرات أو الكحول، التي بدورها تؤدي بالفرد إلى اقتراف الجريمة.

تفسير الجريمة في ضوء النظرية الاقتصادية:

يذهب أنصار المدرسة الاقتصادية إلى أن الجريمة وليدة بعض الظروف الاقتصادية في مقدمتها الفقر، العوز، البطالة وقد اعتمد هؤلاء العلماء على البيانات التي تشير إلى كثرة حوادث الإجرام إبان الأزمات الاقتصادية، حيث أظهرت الإحصائيات زيادة نسبة الفقراء بين المجرمين.

وركز ميرتون Merton على تحليل المصادر الاجتماعية والثقافية لانحراف السلوك حيث أوضح مدى شرعية الحصول على المال كقيمة ثقافية والذي قد يمثل عنصرا من عناصر الجريمة خاصة إذا اعتبر قيمة في حد ذاته دون النظر من أي طريق يأتي هذا المال وأن المقياس المادي داخل المجتمع قد يؤدي إلى شرخ في استمرار البناء الاجتماعي حيث لا يمكن تحديد طموح الأفراد للحصول على المال، خاصة وأن كلمة "مال" تعرف في سوق الأموال بأنها نسبية وغير محددة مما يعمل على إسقاط كثير من الأعراف والضوابط ويؤدي إلى انتشار الأنومي وهي حالة فقدان المعايير واغتراب الفرد عن المجتمع مما يشجع على إحداث الشغب والعصيان والتمرد.

ويعد وليم بنجر william bonger العالم الجنائي الهولندي في طليعة الجنائيين الذين يعزون الإجرام إلى الأحوال الاجتماعية العامة، ويرى أنها نتيجة الأحوال الاقتصادية السيئة وإلى مفاسد النظام الرأسمالي الذي يدفع الأفراد إلى الجناح والجريمة وأن الفقر والظلم الذي يتمثل في تعطل بعض الأفراد عن العمل من ناحية وارتفاع أسعار السلع الضرورية للحياة من جهة أخرى هو المسؤول عن جرائم الاختلاس والتزوير وخيانة الأمانة.

وإن النبذ والبطالة آفة تنخر في جسم الوطن وتقلل من فاعلية عجلة التنمية ويعتبر الشباب المتعلم استثمارا إيجابيا من الخطورة إهدارها أو تحويلها ضد المجتمع، فالعاطلون قد يجتمعون في مناطق مختلفة تكون بؤرة للرذيلة وللمنحرفين والمجرمين.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم نظريتين في علم الاجتماع قيمتا العلاقة بين السلوك المنحرف والعمل هما:

1 - **نظرية الترابط الاجتماعي** (Social bond theory): وهي تقوم على أساس رؤية العمل بوصفه سلوكاً مألوفاً يتواءم والعرف والقواعد السلوكية العامة المرعية في المجتمع، ووفقاً لهذه الرؤية فإن العمل يعزز أواصر الترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويدعمها مما يحد أو يقلص الاستعداد والدافعية نحو السلوك المنحرف.

لذا يبرز العمل هنا كأداة للضبط ضمن عنصرين أساسيين من العناصر الأربعة للنظرية هما: عنصر الالتزام، الذي يشير إلى كيفية التزام الفرد بمبادئ الحياة العامة للمجتمع وأهدافها؛ وعنصر الاستغراق والمشاركة، وينطلق افتراض هذا العنصر من أهمية استغراق وقت الفرد وجهده في الأعمال والمهن اليومية بما يتفق ويتماشى مع العرف والقواعد السلوكية العامة؛ إذ أن عدم تنظيم الوقت وتوظيفه في أعمال محددة قد يفضي إلى الجنوح والانحراف (Hirschi، 1969).

2 - **نظرية التوتر**(Strain theory): وهي تركز على أن فشل الأفراد أو عدم قدرتهم على تحقيق أهداف الحياة العامة ومتطلباتها بسبب عدم توافر الفرص المشروعة للعمل أو تعذرها، يعزز الدافعية نحو ارتكاب الجريمة؛ ووفقاً لذلك تتنبأ نظرية التوتر بوجود علاقة اطرادية وموجبة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الأملاك؛ إذ تفترض النظرية أنه في حالة توافر فرص العمل المشروع فإن ذلك يحد من حاجة الأفراد إلى اللجوء للعنف والأعمال غير المشروعة (Metron، 1968).

دراسة تحليلية للجريمة:

هناك علاقة بين الفقر والانحراف وما يمكن أن تؤدي إليه الحاجة من فساد في السلوك واندفاع نحو الجريمة ولا تختلف ظروف الفتاة كثيرا عن الشاب ولكن حالتها تكون أكثر

تعقيدا لا سيما إذا كانت حاجة الأهل تطالبها بالسعي للرزق للمعاونة في نفقات المنزل وإعالة صغار الأسرة.

كما أن مسلسل جرائم هتك العرض يعبر عن انتقام الذكورة المنحرفة من المرأة التي تعترض طريقه وقد لا يستطيع أن ينالها لأنه عاطل ولا يقدر على فتح منزل، ثم إن نسق القيم قد انهار فأصبح يتميز بالعنف والرغبة في تحطيم من حوله فيعمل على الانقضاض على المرأة التي في اعتقاده هي تمثل المنزل والسكن والأسرة والراحة الجنسية ولكنه عاطل ولا يمكن أن يملك كل ذلك فتكون الرغبة في التحطيم؛ كما أن تجارة المخدرات من عوامل ارتفاع نسبة الجريمة من سرقة إلى اختلاسات واغتصاب وقد يستسهلها العاطل في سبيل الحصول على المال.

أسفر التقرير النهائي لفرقة بحث كندية حول فئة من المنحرفين بمؤسسات إعادة التربية (1988) أن نسبة 22.5٪ من المنحرفين كانوا متربصين في تكوين مهني وحوالي 3/2 من الحالات كانوا عاطلين عن العمل.

كما توصلت دراسة Tremblayوجماعته (1994) أن الفقر وما يترتب عنه من سلبيات تولد لدى الأبناء العديد من المشكلات التي ترتبط بدورها بتورط لاحق في الإجرام، فغياب الضروريات الأساسية للأسرة الفقيرة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التوتر والضغوط لدى الأولياء مما ينجر عنه إهمال أبنائهم وتورطهم في السلوكات العدوانية.

وتوصلت الدراسة التي قام بها choquet وجماعته (1998) أن السلوكات الجانحة أكثر تواترا لدى المراهقين الذين ينحدرون من أسر كبيرة الحجم ونسبة بطالة مرتفعة والبعض منهم ينحدر من وسط بيئي فقير وبائس.

قدمت هذه النظرية تفسيرا للفروق في نسبة الإجرام بالرجوع إلى الوسط الاجتماعي-الاقتصادي فالمنحرفون ينحدرون من فئات اجتماعية فقيرة وبائسة، ويمثل الانحراف لديهم استجابة دفاعية معارضة للإحباطات المعيشة، وهي بمثابة الحل المتبنى جماعيا من طرف المنحرفين الفقراء نظرا لوجود عراقيل وصعوبات تعيق الطريق إلى تحسين ظروفهم المعيشية بصفة شرعية وقانونية؛ فالتعارض بين المعايير العامة للمجتمع وإمكانياتهم الضئيلة للوصول إليها وتحقيقها يشكل عاملا هاما لنشأة الانحراف.

وقد أشار Baron (2001) إلى أن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع؛ وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف؛ ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم؛ لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها.

واتساقاً مع هذه النتائج تشير الدراسة التي قام بها كل من(1997) Baron & Hartnagel إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من الشعور بالرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس، ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى أن "الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقماً على المجتمع" (محروس غبان وآخرون، 2002).

وتؤكد هذا الافتراض نتائج دراسة عبد الله الوليعي، التي أشارت إلى أن نسبة الذين لم يقبض عليهم ممن ارتكبوا جرائم السرقة بمدينة الرياض من عام 1406 إلى عام 1411هـ بلغت (76.3٪).

ووفقاً لافتراضات الدراسات السابقة ونتائجها يمكن صياغة الكيفية التي تتشكل بها العلاقة القائمة بين البطالة والجريمة على الوجه الآتي: تؤدي البطالة إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فعالية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها، ومن ثم يترتب على انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس وعلى محدودية أو ضعف سلطة الأسرة، قابلية الأطفال والشباب واستعدادهم للجنوح؛ وذلك لسهولة وقوعهم تحت تأثير القيم السائدة وسيطرتها لدى مجموعة الرفاق (الزملاء) في الحي / الأحياء.

دراسات جزائرية للعلاقة بين البطالة والجريمة:

قامت الباحثتان بعد الاطلاع على سجلات المركز الوسيط لمعالجة الإدمان ببوخضرة (ولاية عنابة)، بحصر بعض الخصائص التي تميز الشاب المدمن على المخدرات بالولاية باختلاف الفترات الزمنية التي تمتد أيضا من سنة 2000 إلى 2003 فتوصلت إلى المميزات التالية:

❖ نتائج تحقيق سنة 2000 لـ 151 حالة إدمان على المخدرات:

- من حيث الجنس سجلت نسبة 96.68٪ من الذكور مقابل 3.31٪ من الإناث.

- غالبية الحالات من الفئة العمرية بين 20 و 25 سنة (56.95 ٪)، ثم تليها نسبة 25.16٪ للشريحة بين 30 و 35 سنة، أما نسبة المدمنين لأعمار بين 10 و 15 سنة قدرت بـ 10.59٪.

- يظهر أن فئة العزاب هي الغالبة بنسبة تقدر بـ 78.80٪، ثم المتزوجون بنسبة 18.54٪، وأخيرا المطلقون بنسبة تبلغ 2.64٪.

- من الناحية المهنية بلغت نسبة البطالين 58.94٪، ثم تتبعها فئة العمال والمستخدمين، والبعض الآخر من الموظفين والممارسين للأعمال الحرة.

❖ نتائج تحقيق سنة 2001 لـ 217 مدمن على المخدرات:

غالبيتهم من الذكور (96.31٪)، عزاب (72.26٪) مستواهم التعليمي بين المتوسط (43.31٪) والابتدائي (32.71٪)، غالبيتهم بطالون (60.82٪) ثم العمال والمستخدمون (11.88٪) مع بروز فئة الطلبة (6.91٪). قرابة نصف الحالات (49.30٪) من الفئة العمرية بين 20 و 25 سنة، ثم تليها الشريحة بين 30 و 35 سنة (27.18٪) وأخيرا الفئة العمرية بين 10 و 15 سنة.

❖ نتائج تحقيق 2002 و2003:

أسفرت نتائج التحقيقين نفس المميزات، فالمدمن من الجنس الذكري، من الفئة العمرية بين 20 و 35 سنة، مستواه التعليمي متوسط أو ابتدائي، غالبيتهم بطالون.

4- **نتائج دراسة ميدانية وصفية لسنة 2004:** قامت الباحثتان بإجراء دراسة ميدانية وصفية استغرقت مدة ثلاث أشهر من سنة 2004 على عينة عددها 47 مدمنا على المخدرات من المترددين على المركز الوسيط لمعالجة الإدمان (ببوخضرة بعنابة) بهدف حصر بروفيل المدمن

على المخدرات بولاية عنابة، وذلك من خلال تطبيق استبيان لجمع بعض البيانات الشخصية والاجتماعية والإدمانية لهؤلاء الحالات، فأسفر التحليل على البروفيل التالي:

- غالبية الحالات من الجنس الذكري (89.36٪) مقابل نسبة 10.63٪ إناث.
- غالبيتهم من الفئة العمرية بين 21 و 30 سنة (68.08٪)، ثم تليها الشريحة بين 15 و 20 سنة
- بنسبة تبلغ 17.02٪، وأخيرا الفئة بين 31 و 35 سنة (8.51٪).
- غالبية الحالات من العزاب (47/41) و5 حالات متزوجين وحالة طلاق.
- يتراوح مستواهم التعليمي في الغالب بين المتوسط والابتدائي.
- من الناحية المهنية نسجل 17 بطالا و 18 عمال ومستخدمون (حارس، بناء، ميكانيكي، عامل يومي)، 12 منهم طلاب وتلاميذ.

أما دوافع الإدمان فهي ترجع لأسباب غالبيتها الشعور بالقلق والتوتر، مخالطة رفاق السوء، إحباط عاطفي، مشاكل عائلية، البطالة، الفراغ والملل، الشعور بالنقص، الخجل وعدم الثقة، التجارة في المخدرات، الهروب من الواقع ونسيان الماضي، إيذاء الذات وأخيرا الترفيه واللهو.

1- الدراسة التي أجريت بالمركز الوسيط لمعالجة الإدمان ببوخضرة ولاية عنابة: المركز الوسيط لمعالجة الإدمان بوخضرة بعنابه الذي أنشئ سنة 1999 من طرف اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، وتم جمع **77** مدمنا على المخدرات من الجنسين؛ أسفرت نتائج الاستبيان المطبق لمعرفة الخصائص الأسرية ودوافع الإدمان لهؤلاء الحالات على ما يلي:

- نسبة 46.66٪ من الحالات تدمن على الكيف المعالج والحبوب، ونسبة 23.33 تدمن إما على الكيف أو على الحبوب.
- نسبة 43.33 ٪ من الحالات تراوحت مدة إدمانهم على المخدرات بين 8 و13 سنة، أما الحالات المتبقية تراوحت مدة إدمانهم بين 2 إلى 7سنوات.
- نسبة 76.66٪ من البطالين.
- نسبة 73.33٪ تعيش مع الوالدين، نسبة 13.33 ٪ من الحالات تصرح بوفاة الأب ونسبة 10 ٪ بوفاة الأم، نسبة تقدر بـ 3.33 ٪ الوالدان مطلقان.

- نسبة 3.33٪ من الحالات مطرودة من البيت العائلي.

- نسبة 36.66٪ من الحالات كان الدافع إلى المخدرات المشاكل العائلية، نسبة 33.33٪ نتيجة رفاق السوء والباقي نتيجة البطالة والفضول.

- **تنحصر أغلب المشاكل العائلية في ما يلي:**

❖ توتر في العلاقة بين الوالدين (خلافات، طلاق، انفصال وإعادة زواج الأب).

❖ المشاكل الزوجية تتضمن الخيانة الزوجية، وإعادة الزواج.

❖ توتر العلاقة بين المدمن والوالد (في الغالب بسبب الإدمان، البطالة، السرقة من البيت).

❖ المعاملة الوالدية السيئة نتيجة الإدمان وعدم العمل مثل الشتم والسب وخاصة الطرد من الأسرة والانضمام لجماعة رفاق السوء.

2- الدراسة التي أجريت بمصلحة الوقاية ومكافحة الإدمان بمستشفى فرانس فانون ولاية البليدة:

تكونت عينة الدراسة من 60 مدمنا على المخدرات، تراوحت أعمارهم بين 16 و30 سنة، أسفرت نتائج الاستبيان المطبق لمعرفة الخصائص الأسرية ودوافع الإدمان لهؤلاء الحالات على ما يلي:

- نسبة 46.66٪ من الحالات تدمن على الحشيش المعالج والحبوب، ونسبة 33.33 ٪ تدمن على الحشيش، ونسبة 13.33 ٪ تدمن على الحبوب، ونسبة 6.66 ٪ تدمن على الهيروين والكوكايين واللصاق والبنزين.

- نسبة 33.33 ٪ من الحالات تراوحت مدة إدمانهم على المخدرات بين 8 و13 سنة، أما الحالات المتبقية تراوحت مدة إدمانهم بين 2 إلى 7سنوات.

- نسبة 51.66٪ من البطالين والعاطلين على العمل.

- نسبة 5٪ من الحالات مطرود من البيت العائلي ويعيش مع الأصدقاء.

- تنحصر أغلب المشاكل العائلية في ما يلي:

❖ توتر في العلاقة بين الوالدين (خلافات، طلاق، انفصال وإعادة زواج الأب).

❖ المشاكل الزوجية تتضمن الخيانة الزوجية، وإعادة الزواج.

❖ توتر العلاقة بين المدمن والوالد (في الغالب بسبب الإدمان، البطالة، السرقة من البيت).

❖ المعاملة الوالدية السيئة نتيجة الإدمان وعدم العمل مثل الشتم والسب وخاصة الطرد من الأسرة والانضمام لجماعة رفاق السوء.

البطالة والسرقة في الجزائر:

تشير إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني لسنة 2006 إلى الانتشار الكبير لظاهرة جناح الأحداث خلال السنوات الست الأخيرة، حيث بلغت عدد الحالات المتورطة خلال سنة 2000 ما يعادل 9108 حالة لترتفع سنة 2001 إلى 9964 حالة، وعرفت الإحصائيات قفزة كبيرة في سنة 2002 إذ قدرت عدد الحالات بـ 12645 حالة لتنخفض نسبيا خلال السنتين 2004/2003 حيث بلغت على التوالي 1856 حالة و10965 حالة، وهذا لترتفع من جديد سنة 2005 لتبلغ 11302 حالة. ويتبين من خلال إحصائيات نفس المصدر تورط الذكور أكثر من الإناث حيث قدرت نسبتهم 97.59٪ وهذا خلال سنة 2005، ويتضح أيضا أن السرقة تحتل صدارة الإحصائيات ضمن السلوكات الجانحة، حيث بلغت نسبتها 49.29٪ سنة 2000، لترتفع إلى نسبة 53.78٪ سنة 2004. وبلغت في السداسي الأول لسنة 2006 نسبة 45.25٪ (حيث دلت إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني أن 88 حدثا تورطوا في قضايا سرقة هواتف نقالة من بينهم 4 إناث وهذا سنة 2005، كما سجلت 66 حالة من الأحداث من بينهم 1 أنثى تورطوا في قضايا سرقة الهواتف النقالة أيضا وهذا خلال السداسي الأول لسنة 2006).

وفيما يتعلق بالفئة العمرية الأكثر تورطا، فقد بينت هذه الإحصائيات أن الفئة ما بين 16 – 18 سنة تحتل المرتبة الأولى، لتليها الفئة ما بين 13- 16 سنة. أما من حيث الانتشار الجغرافي للظاهرة فإن المنطقة الشرقية الشمالية للبلاد أكثر تعرضا للسرقة، ما عدا سنة 2006/2005 أين احتلت الجزائر العاصمة الصدارة.

وفي السياق نفسه، أشارت المديرية العامة للأمن الوطني إلى الانتشار الرهيب للاعتداءات والجريمة وحوادث الاختطاف التي عرفتها بعض المدن الجزائرية وبالأخص العاصمة، وكذا ظاهرة جنوح الأحداث وتورطهم في أعمال السرقة واعتداءات متكررة. ويؤكد نفس المصدر أنه رغم المجهودات المبذولة لتوفير وتغطية الأمن العمومي بالعاصمة من خلال تدعيم وحدات

الأمن الحضري المنتشرة عبر تراب ولاية الجزائر، مع ذلك فإن هناك ارتفاعا مقلقا لمعدلات الجريمة والاعتداءات التي تتم في بعض الأحيان في وضح النهار. كما يشير نفس المصدر إلى أنه قد وجدت صعوبات في إيقاف الجريمة الصغيرة التي تتضاعف بشكل كبير خصوصا ما تعلق منها بالسرقات والتي تتعاظم من يوم لآخر، الأمر الذي يستدعي إيجاد حلول استعجالية قبل تفاقم الظاهرة، وكذا توفير الأمن، وهذا لانتشار الجريمة في كل مكان.

وقد توصلت إحدى فرق البحث لمخبر الوقاية والأرغنوميا بجامعة الجزائر من خلال بعض المقابلات العيادية التي أجرتها بإحدى مؤسسات إعادة التربية بولاية الجزائر (السركاجي) مع مجموعة من المراهقين الجانحين المرتكبين للسرقة إلى أن أغلب الأسباب الدافعة لجرائم السرقة لديهم تتحدد في العوامل التالية:

1- اختلال التنشئة الاجتماعية وما تتضمنه من اضطرابات أسرية وعلائقية.

2- عدم التوافق المدرسي وما يتضمنه من فشل وتسرب مدرسي.

3- الصحبة السيئة ورفاق السوء وتتضمن الانضمام إلى جماعة المنحرفين.

4- سوء الأحوال الاقتصادية نتيجة البطالة والعوز المادي للأسرة.

5- تأثير عوامل نفسية ترتبط بمميزات وخصائص مرحلة المراهقة، كالاندفاعية والإقدام على المخاطرة.

6- عوامل سلوكية مرضية كالسلوكات الإدمانية.

7- تأثير الحي والمجال السكني للمراهق المنحرف.

الخاتمة:

نلاحظ أن دراسة البواعث الاقتصادية مسألة ضرورية ومهمة لما يمكن أن تقدمه لنا من تفسير للعلاقة بين العوامل الاقتصادية للجريمة والسلوك المنحرف، الذي يهدد كيان المجتمع بأسره، نظراً لأهمية تأثير حالة التعطل في البناء الاجتماعي للمجتمع، لذلك كان التركيز في هذه الدراسة على تحليل مفهوم البطالة وحالة التعطل ضمن إطار البناء الاجتماعي والنظرة الاقتصادية، وذلك من خلال إبراز أهم الآثار السلبية المترتبة على انتشار البطالة وازدياد نسبتها في المجتمعات.

وبما أن البناء الاجتماعي يتضمن العديد من الجوانب المرتبطة أساساً بسلامة المجتمع وتكامله، خاصة حالة الصحة العامة في المجتمع نفسيا واقتصاديا؛ لهذا ركزت هذه الدراسة على هذا البعد من حيث علاقته وتأثره بالجريمة.

ووفقاً لمراجعة الإطار النظري ونتائج تحليل الدراسة فإن أهم التوصيات تتلخص فيما يلي:

1- ضرورة إنعاش الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل.

2- تقديم الحوافز المادية والمعنوية التي تؤدي إلى زيادة إقبال الشباب على المهن ذات النظرة الاجتماعية المتدنية، كتحديد حد أدنى للأجر يكفل للعامل مستوى معيشيا مقبولا في المجتمع.

3- إعادة تأهيل وتدريب العاطلين عن العمل بما يتلاءم مع حاجات سوق العمل الجزائري.

4- التنسيق بين برامج التعليم والتمهين مما يضمن حاجة سوق العمل.

5 - تزويد الطلبة بالخبرات العلمية قبل تخرجهم عن طريق قيامهم بالتدريب العملي في إحدى أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، وتأخذ كخبرة مهنية في سيرته الذاتية.

6- توفير المزيد من الخدمات النفسية والبرامج الإرشادية لمساعدة الشباب على مواجهة أزمة البطالة، والتخفيف من مشاعر الاكتئاب واليأس والانتحار لديهم حتى تكون مجهودات الوقاية من آثارها الاجتماعية والأمنية السلبية أكثر فعالية.

قائمة المراجع:

1 - شكور جليل وديع (1998): " أمراض المجتمع"، الدار العربية للعلوم، بيروت.

2- البكر محمد عبد الله (2004): " أثر البطالة في البناء الاجتماعي دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية "، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 32- العدد2، جامعة الكويت.

4- شكور جليل وديع، مرجع سابق.

5- الباشا محمد، الكافي: "معجم عربي حديث"، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.

6- مدكور إبراهيم:" معجم العلوم الاجتماعية"، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975.

7- بدوي أحمد زكي :" معجم العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان، لبنان، 1978.

8- زكي رمزي :" الاقتصاد السياسي للبطالة"، مطابع الرسالة، الكويت، 1997.

9- نتاليا يفريموفا، وتوفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية، دار التقدم موسكو، ط1، 1992.

10- الجالودي جميل : " البطالة في الأردن"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الرابع، كانون الأول 1992، ص69- 96.

11- الليثي محمد على وآخرون : " مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، 1998.

12- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي : " مشروع تقرير حول علاقة التكوين بالشغل، الدورة الرابع عشرة، الجزائر"، نوفمبر 1999.

13- الوكالة الوطنية للتشغيل : " إحصائيات متعلقة بالمسجلين في الوكالة للثلاثي الأول لسنة 1999.

14- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي :" مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999"، ماي 200015 - بثنية توفيق الرجب وآمال عبد الرحيم، البطالة والسلوك المنحرف، دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق، مجلة شؤون اجتماعية العدد74، 2002.

16 - منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، نهضة الشرق، القاهرة، 1995.

17- بثنية توفيق الرجب وآمال عبد الرحيم، 2002، مرجع سابق.

18- عبد الحميد أحمد رشوان، حسين، الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995.

19 - رمزي زكي، قضايا مزعجة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1993.

20- بثنية توفيق الرجب وآمال عبد الرحيم، 2002، مرجع سابق.

21- الندوات والمؤتمرات: "مؤتمر البطالة والصحة النفسية"، مجلة الثقافة النفسية، المجلد السادس، العدد الثالث والعشرون، تموز 1995، ص70- 73.

22- العيسوي عبد الرحمان :" سيكولوجية العمل والعمال"، دار الراتب الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ.

23- غاي ستاندنغ، تر: عفيف الرزاز، المشاركة في القوى العاملة والتنمية، وزارة الثقافة، دمشق، 1984.

24- آمال عبد الرحيم، الطلاق مشكلة أم حل،د.د.ن، 1995.**المراجع الأجنبية**

5 -Mazel.o، les chômages، le monde édition، Paris، 1993 2

26 -ONS، donnés statistiques، édition spéciale، № 35، office national des statistiques